

## عيد الإضحى عبء مضاف على أزمات التونسيين المعيشية

### ارتفاع الأسعار وانهايار القدرة الشرائية يحولان العيد إلى معضلة

تزايدت شكاوى التونسيين من ارتفاع أسعار قطعان الماشية مع اقتراب عيد الأضحى في ظل وضع اقتصادي متدهور تسبب في انهيار القدرة الشرائية لعدد كبير من الأسر إضافة إلى انعكاسات الوباء على قطاع تربية الماشية وإشكاليات إدارية أخرى تتعلق بسياسة الدولة والتي زادت حدتها استقالة الحكومة ما ضاعف تخبط التونسيين في مربع الأزمات المعيشية.

والصيد البحري الإسراع بإحداث صندوق للصحة الحيوانية لحل مشاكل الصحة الحيوانية بهدف الرفع من الإنتاجية والحد من الخسائر وتوفير أغذية سليمة وفتح باب التصدير أمام الإنتاج الحيواني.

وأضاف "لقد حافظنا على الأسعار المرجعية للعام الماضي وادعو المستهلكين إلى اقتناء أضاحي العيد من النقاظ المنظمة حيث يعتمد البيع بالميزان وتقادي المساحات المفتوحة حيث يتواجد عدد كبير من البائعين غير المنظمين أين تغلب المضاربة في الأسعار".

ورغم محاولات المنظمة تنظيم قطاع تربية وبيع الماشية لا يزال عيد المربين يضاربون في الأسعار مستغلين قصور يد السلطات على ردع عمليات المضاربة خصوصا في ظل نقص المنتجات الحيوانية جراء الأمراض التي فتكت بالقطعان وعوامل المناخ ونقص الترويج.



منور الصغيري  
ارتفاع كلفة الإنتاج  
ناجم عن الارتفاع الكبير  
في أسعار الأعلاف

وفسر القيادي في المنظمة الزراعية في هذا السياق أن "العوامل المناخية والنقص المسجل في الأمطار تسبب في نقص الإنتاج من الأعلاف التي ارتفعت أسعارها بين 30 و40 في المئة مقارنة بالموسم الماضي".

وحسب مجموعة البيانات التي تحصلت عليها العرب فإن العرض المتوفر هذا العام بعدد كافيا لتلبية الحاجيات الوطنية والمقدرة بحوالي 950 ألف رأس.

ويقتصر الإنتاج المتوفر هذا العام على المنتج المحلي نظرا لظن الحدود مع الجزائر وليبيا بسبب الحجر الصحي.

وتشير التوقعات إلى إمكانية تسجيل عزوف عن اقتناء الخرفان هذا العيد نظرا لتدهور القدرة الشرائية للمواطنين جراء كورونا وفقدان عديد الوظائف لعديد الأسر وتزامن هذه الفترة مع فصل الصيف الذي يتميز بارتفاع التفتحات إلى جانب تراجع القطاع السياحي وتراجع عدد التونسيين العائدين من الخارج لقضاء عطلة الصيف.

وعبر الصغيري عن مخاوفه من تراجع الطلب على الأضاحي خلال عيد الأضحى 2020 نظرا للوضع الاقتصادي والاجتماعي الحساس وفي هذا السياق دعا إلى إعداد خطة لاستيعاب باقي عيد الأضحى بأسعار مناسبة حافظا على مصالح المربين.

وأشار إلى "ضرورة توفير آلات وزن بنقاط بيع الخرفان بهدف ترسيخ ثقافة البيع بالميزان باعتبارها الآلية المثلى لضمان حقوق جميع الأطراف المعنية من مربين ومستهلكين".



أفراح التونسيين منقوصة



سنا عدواني  
صحافية تونسية

تونس - دفع التونسيون مجددا ضريبة سوء إدارة السلطات للشان الاقتصادي وإغراق البلاد في الماكفات السياسية التي انتهت باستقالة الحكومة وما انجر عن ذلك من صرف الأناظر نحو الوضع السياسي على حساب الوضع المعيشي والاقتصادي الذي يقترب من حافة الانهيار خصوصا مع اقتراب عيد الأضحى الذي يزيد من اختناق التونسيين محدودية قدرتهم على تلبية حاجياتهم.

وتسود في الساحة السياسية حالة من الغموض عمقتها استقالة رئيس الحكومة إلياس الفخاخ مؤخرا بعد إدانته بتضارب المصالح في علاقة بملكته لشركة تتعامل مع الدولة وتعويضه إثر ذلك بوزير الداخلية هشام الشيشي لتكوين حكومة جديدة.

ويصف عيد التونسيين أوضاعهم بقولهم أنهم أصبحوا في شبه قطيعة مع الدولة التي أضحت غائبة وغير ملتزمة بتعهداتها والتزاماتها أمام المواطنين خصوصا في المناسبات المهمة في حياة الأسر مثل عيد الأضحى.

وتشهد الأضاحي ارتفاعا ملحوظا في أسعارها ما جعل المواطنين عاجزين عن شراؤها الأمر الذي يعود إلى فشل الأجهزة الحكومية المختصة في ضبط توازن السوق وضمان أولويات المرحلة اقتصاديا واجتماعيا.

وقال منور الصغيري مدير مكلف بالإنتاج الحيواني بالاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري لـ"العرب" إن "الأسعار المتداولة في السوق تتراوح بين 450 دينارا للرأس و650 دينارا لدى غالبية الخرفان المعروضة مع وجود بعض الاستثناءات والتي يعتبر الشكل العنصر المحدد فيها".

وأوضح أن "ارتفاع كلفة الإنتاج وكما أضف أن التلاقيح المخصصة كراض الحصى المألطة لا يزال أكثر من نحو 50 في المئة منها لدى الصيدلية المركزية ولم يتم رفعه من قبل "المنديبات الجهوية للتنمية الفلاحية" الأمر الذي تسبب في تفشي هذا المرض في القطيع وإجهاض لدى الإناث الحوامل وبالتالي نقص في كمية الإنتاج الحيواني".

وطالب مدير مكلف بالإنتاج الحيواني بالاتحاد التونسي للفلاحة

## الجزائر تفتح لأول مرة نافذة التمويل التشاركي أمام البنوك

### محاولات حكومية لامتنصاص السيولة النقدية من السوق الموازية



#### ضبط حركة الأموال

ونسبت الصحافية المحلية لمدير مصرف السلام ناصر حيدر قوله إن "تطبيق التمويل الإسلامي في سوق المصارف ضمن نافذة تكون مستقلة ماليا ومن حيث الموارد البشرية عن باقي الدوائر وفروع المؤسسة المالية المعنية.

وترى الحكومة أن تبني الصيرفة الإسلامية سيمكن من جذب جزء هام من الأموال المتداولة في السوق السوداء وتمويل الاقتصاد بعيدا عن القنوات الرسمية.

وتقدر قيمة السوق الموازية في الجزائر بأكبر من 40 مليار دولار، وفق بيانات رسمية، فيما يرى محللون الرقم يتجاوز أكثر من 66 مليار دولار.

ومن أبرز مطالب الحراك الشعبي المتواصل في البلاد منذ العام الماضي محاربة مظاهر الفساد المالي، حيث يمثل ملف السوق السوداء أحد الملفات الساخنة.

وسبق أن تعالت الأصوات مطالبة السلطات بوضع خطة عاجلة لإمناحه ضمن الاقتصاد الرسمي وفق أسس مدروسة لتعزيز معدلات النمو.

ومنذ العام 2014 فشلت مساعي الحكومات المتعاقبة في عهد الرئيس الأسبق عبدالعزيز بوتفليقة، والذي اطلحت به انتفاضة شعبية العام الماضي، في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، وبقيت محصورة في تعاملات محدودة.

وحتى يتم تطويع السوق أكثر، قال المدير العام لبورصة الجزائر يزيد بن موهوب، قبل أشهر إن "مشروع قانون سيقدم للجنة تنظيم عمليات البورصة من أجل تمكين البورصة من إصدار الصكوك التشاركية".

ويرى خبراء أسواق المال في الجزائر أن الخدمات المالية الإسلامية يجب ألا تقتصر على التعاملات المصرفية، وإنما يجب أن تمتد للتأمين التكافلي وصناديق الاستثمار.

40  
مليار حجم السوق الموازية، بينما  
يشير محللون إلى أنها تصل إلى  
66 مليار دولار وربما أكثر

وكانت السلطات في عهد بوتفليقة قد لجأت إلى التمويل غير التقليدي، عبر طباعة حوالي 60 مليار دولار بهدف سد عجز الخزينة العامة وتسييد الدين الداخلي.

وقد حذر المحللون من أن الإفراط في طباعة النقود سيعمي المشاكل المالية للبلد النفتي نظرا لآثارها السلبية على معدلات التضخم والأسعار والقدرة الشرائية، رغم تلميحات الحكومة.

وتعكس التوقعات حول تسارع تبخر احتياطات العملة الصعبة حجم التحديات أمام حكومة الرئيس عبدالمجيد تبون وخاصة مع محاولاتها لإخراج البلاد من أزمتها، والتي لن تعالج أزمات البلاد المزمنة على الأرجح، في ظل التعويل المفرط على عوائد الطاقة.

مطابقة منتجاتها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وسيتم تقديم المنتجات التشاركية في المصارف ضمن نافذة تكون مستقلة ماليا ومن حيث الموارد البشرية عن باقي الدوائر وفروع المؤسسة المالية المعنية.

وقال في مذكرة نشرها على موقعه الإلكتروني إن "التمويل الإسلامي سيأتي للبنوك الحكومية المسيطرة على 87 في المئة من السوق المصرفية تكيف عروضها في هذا المجال لامتنصاص الأموال الموجودة في السوق الموازية".

وسيكون البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية الحكوميين أول مؤسستين مصرفيتين حكوميتين بتسويق تلك الخدمات، بعد أن نهيا إجراءات الحصول على الفتوى الشرعية، لمطابقة المنتجات مع الشريعة الإسلامية.

ويتوقع أن يلتحق بهما بقية البنوك الحكومية بعد استكمال كافة الإجراءات القانونية التي تتيح لها تسويق تلك المنتجات بغية جعلها تنافسية.

ووفق البيانات الرسمية، تعمل بالبلاد 29 مؤسسة مصرفية، منها 7 مصارف حكومية، وأكثر من 20 مصرفا اجنبيا من دول الخليج وأخرى فرنسية وواحد بريطاني.

وكان وزير المالية أيمن بن عبد الرحمن، قد كشف في وقت سابق هذا الشهر خلال مقابلة مع الإذاعة الرسمية أنه سيتم تسويق منتجات للصيرفة الإسلامية لأول مرة في بنوك حكومية اعتبارا من مطلع أغسطس المقبل بعد حصولها على "فتوى شرعية".

وأوضح أن البنوك التي تنوي تسويق تلك المنتجات يجب عليها تقديم تفاصيل عروضها للمجلس الإسلامي الأعلى، أعلى هيئة للإفتاء في الجزائر، وهو المخول بإصدار فتوى حول مدى

فتحت الجزائر نافذة جديدة لإنعاش الاقتصاد من خلال تسويق خدمات الصيرفة الإسلامية أو ما يعرف بالتمويل التشاركي لأول مرة أمام البنوك الحكومية، في تحول يرى خبراء أنه محاولة لامتنصاص السيولة من السوق للتحفيف من الأزمات المالية الخانقة التي تفاقمت بفعل انتشار الوباء.

الجزائر - يتربص الجزائريون دخول خدمات الصيرفة الإسلامية في البنوك الحكومية حين التنفيذ مع بداية الشهر المقبل ضمن خطوات تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية ومعالجة الاختلالات المالية التي يطالب بها الحراك الشعبي.

ويأتي لجوء الدولة العضو في منظمة أوبك إلى هذا النوع من التمويلات في ظل أزمة اقتصادية حادة جراء تراجع إيراداتها النفطية، التي تشكل أكثر من 90 في المئة من إجمالي إيراداتها منذ الأزمة، التي ضربت أسواق الخام في منتصف 2014.

ويأتي فتح السلطات النقدية مطلع هذا العام نافذة تداول المنتجات الإسلامية أمام البنوك المحلية بعد صدور القواعد المنظمة لهذا التمويل في الجريدة الرسمية.

أيمن بن عبد الرحمن  
سيتم تسويق منتجات  
التمويل الإسلامي  
في أغسطس المقبل

وفي مارس الماضي رخص بنك الجزائر المركزي بقيام البنوك العاملة في السوق المحلية بالتسويق لثمانية منتجات مصرفية إسلامية جديدة، باعتبارها إحدى أدوات مواجهة تداعيات الصدمة النفطية.

ويتعلق الأمر بالمرابحة والمضاربة والمشاركة والإجارة والسلم والاستصناع وحسابات الودائع وودائع الاستثمار.

## الاقتصاد الجزائري يسقط في قبضة الانكماش

الجزائر - قالت الحكومة الجزائرية السبب إن اقتصاد البلاد انكمش بنسبة 3.9 في المئة في الربع الأول من العام الحالي بعد نمو بنسبة 1.3 في المئة في نفس الفترة من عام 2019 مشيرة إلى أن ذلك ناجم عن إجراءات العزل العام جراء تفشي فيروس كورونا والأداء السيء لقطاع النفط والغاز الحيوي.

وانكمش قطاع الطاقة في البلد العضو بمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) والمصدر للغاز بنسبة 13.4 في المئة في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2020، أي ما يقرب من ضعف الانكماش الذي بلغ 7.1 في

المئة قبل عام، وفقا للديوان الوطني للإحصائيات.

ويسهم النفط والغاز بستين في المئة من ميزانية الدولة و93 في المئة من إجمالي عائدات التصدير إذ لا يزال القطاع غير المعتمد على الطاقة متراجعا على الرغم من محاولات الحكومة إجراء إصلاحات.

وانخفضت عائدات الطاقة بنسبة 26 في المئة في الأشهر الثلاثة الأولى من العام بسبب تراجع الإنتاج والصادرات وكذلك انخفاض أسعار النفط العالمية جراء تفشي فيروس كورونا الذي أثر على الطلب العالمي.

وزاد ذلك من الضغط المالي، مما دفع الحكومة إلى خفض الإنفاق العام وإجراء مشروعات استثمارية تخطط لتنفيذها هذا العام في قطاعات رئيسية منها الطاقة.

ومن المقرر أن تعلن السلطات في الشهر المقبل عن خطة إنعاش اجتماعي واقتصادي جديدة تهدف إلى تقليل الاعتماد على الطاقة وتطوير القطاع غير النفطي.

وفرضت السلطات إجراءات عزل عام في وقت سابق من هذا العام للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد مما أضعف النمو في جميع القطاعات تقريبا.

وبلغ النمو في قطاع الخدمات 2.8- في المئة في الربع الأول بعد نموه خمسة في المئة في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2019.

وبنسبة 4.8 في المئة مقابل نموه بنسبة 5.3 في المئة العام الماضي، بينما سجل قطاع الصناعة 0.5- في المئة مقابل 4.9+ في المئة خلال الفترة بين يناير ومارس من العام الماضي.

وقال الديوان الوطني للإحصاء إن النشاط الاقتصادي سجل انخفاضا معتبرا خلال الربع الأول وإن الوضع تفاقم بسبب الأزمة الصحية العالمية.